بسام القنطار عضو الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان | لبنان

"لقاء الانتظار".. هل ستواجه الهيئة الوطنية للفقودين مصير الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ؟

| 24/04/2019مقالات |

لقاء هام نظمته اليوم لجنة اهالي المخطوفين المفقودين في لبنان، في حديقة جبران في بيروت، اسمته "لقاء الانتظار" واعتبرته مقدّمة لصدور مرسوم تعيين الهيئة الوطنية لمصير المفقودين.

في 13 تشرين الثاني 2018، أقرّ مجلس النواب اللبناني قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسريا، الذي ينص على إنشاء "الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرا"، بصلاحيات للتحقيق في حالات الاختفاء القسري وفي الحصول على المعلومات وتوثيقها والإشراف على عمليات تحديد أماكن دفن الرفات واستخراجها والتعرف عليها وتسليمها للأقارب، كما أنه يكرس الحق في معرفة الحقيقة لجميع أقارب الضحايا دون تمييز.

هذا التشريع البالغ الاهمية سبقه قبل عامين اقرار قانون انشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب، ما اعتبر امتثالاً ايجابياً ولو متأخراً للبنان في تطبيق مندرجات "البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب"، الذي ينص البروتوكول على إنشاء آلية وطنية مستقلة لمنع التعذيب، تتضمن زيارات منتظمة لمراكز الاعتقال في البلاد لمعاينة معاملة المحتجزين.

كرس الفصل الثالث من قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسريا، لتحديد الية انشاء "الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرا"، التي ينتظرها مسار طويل من الترشيحات لتسمية اعضائها العشرة، ويفترض

ان تصدر بمرسوم عن مجلس الوزراء بناء على قائمة ترشيحات يلتزم وزير العدل برفعها الى الامانة العامة لمجلس الوزراء كما وردت من الجهات المعنية بالترشيح وهي مجلس القضاء الاعلى ونقابتي المحامين في بيروت وطرابلس ونقابتي الاطباء في بيروت وطرابلس والجامعة اللبنانية ولجنة حقوق الانسان النيابية التي تسمي نشطاء حقوق الانسان ونشطاء الجمعيات المعنية بذوي المفقودين والمخفيين قسراً. بعدها يفترض ان تنكب الهيئة على وضع نظامها الداخلي وانتخاب رئيسها وصولاً الى اقرار موزانة مستقلة واختيار مقر وغيرها من الامور الادارية والمالية واللوجستية التي تكفل قيام الهيئة بمهامها في اسرع وقت.

ان المسار المشابهة الذي سلكته الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب، والعقبات التي واجهتها وتواجها لا تبشر بالخير، وتشكل جرس انذار مبكر حول ما سيواجه الهيئة الوطنية للفقودين والمخفيين قسراً.

يتوقع ان يمر وقت طويل قبل تسمية اعضاء الهيئة الوطنية للفقودين والمخفيين قسراً، نظراً للمسار البطيئ الذي تسلكه عادة التسميات والترشيحات من قبل الجهات المعنية، ولقاء اليوم جاء ليدفع باتجاه التسريع في هذه الاجراءات والاهم حسن الاختيار على قاعد الكفائة والنزاهة والاستقلالية والخبرة، وليس على قاعد "المحاصصة التي لا تصنع عدالة" على حد قول المناضلة وداد حلواني.

أن قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسريا يجب يحفز باتجاه تذليل العقبات في اتجاه المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وإدراج الاختفاء القسري كجريمة مستقلة في النصوص التشريعية الجنائية. ومعلوم ان المصادقة على الاتفاقية الدولية ينتظر توافق سياسي كونها احيلت الى المجلس النيابي ضمن رزمة المراسيم في العام 2007 ورفضت الامانة العامة لمجلس النواب تسجيلها لكونها صدرت عن حكومية غير ميثاقية.

في الخلاصة ان اصدار مرسوم تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين واقرار نظامها الداخلي وموازنتها، بالتزامن مع جهود سياسية تزيل العقبات امام مصادقة البرلمان على الاتفاقية الدولية التي تعتبر مكملة للقانون الوطني، جميعها مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى سلوك هذا الملف الطريق الصحيح بعد اقرار القانون.